

قرار اللجنة الشعبية العامة  
رقم ( 97 ) لسنة 1989م  
بتقرير بعض الاحكام في شأن العلاج في الخارج

اللجنة الشعبية العامة ،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية في دور انعقادها العادي  
الاول لسنة 1395 و.ر الموافق 1986م .  
وعلى لائحة العلاج الطبي في الخارج وتعديلاتها .  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ( 371 ) لسنة 1986م ، ببعض  
الاحكام الخاصة بالعلاج في الخارج .  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ( 415 ) لسنة 88م ، بتعديل بعض  
الاحكام في القرار الصادر ببعض الاحكام الخاصة بالعلاج بالخارج .  
وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة بكتابه رقم وز -  
403/5 المؤرخ في 3/11/88م .  
وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها العادي الثاني لعام 1989م .

قـرـر

مادة ( 1 )

استثناء من احكام المادة ( 1 ) من لائحة العلاج الطبي في الخارج المشار  
اليها يجوز السماح للمريض بالعلاج في الخارج على نفقته الخاصة لكل من  
يرغب في ذلك طبقا للاحكام المبينة بالمواد الآتية .

مادة ( 2 )

اذا تعذر علاج المريض في احد المستشفيات بالداخل فتم احالته الى  
احد المرافق الصحية التعليمية للمعالجة ، فاذا تعذر ذلك ورؤيت امكانية

المعالجة يعد تقرير طبي شامل بالحالة يوصى فيه أمين القسم بالعلاج في الخارج على النفقة الخاصة ويعتمد من أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة .

### مادة ( 3 )

يتولى مصرف ليبيا المركزي - وفقا للامكانيات المالية المتاحة - اصدار الاذن اللازم لتحويل نفقات العلاج في الخارج على نفقة المواطن الخاصة ، وذلك بالشروط الآتية :-

- أ ) تقديم التقرير الطبي المعتمد وفقا لاحكام المادة ( 2 ) من هذا القرار.
- ب ) تعهد من المريض طالب التحويل او من يقوم مقامه بأحضار المستندات وقوائم الحساب الدالة على علاجه بالخارج مصدقا عليها من المكتب الشعبي العربي الليبي او ما في حكمه وذلك بالبلد الذي تم فيه العلاج على أن يكون ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ الاذن ، ومع ذلك يجوز ان تقبل المستندات وقوائم الحساب بعد فوات المدة المحددة وذلك اذا قدم المريض أو من يقوم مقامه مبررات يقبلها المصرف.
- ج ) تقديم ضمان نقدي بقيمة توازي ( 25٪ ) ( خمسة وعشرين بالمائة ) من المبلغ المصرح بتحويله لغرض العلاج في الخارج ، ويفقد المريض الحق في استرجاع هذا المبلغ اذا اخفق في تقديم المستندات المذكورة ، كما يحرم من مخصصات السفر الاساسية مستقبلا وذلك كله بالاضافة الى العقوبات الاخرى المنصوص عليها قانونا .

### مادة ( 4 )

تعرض التقارير الطبية المشار اليها في المادة ( 2 ) من هذا القرار والمقدمة الى مصرف ليبيا المركزي وذلك بالطرق المصرفية المعتادة ، على لجنة استشارية تشكل من مندوبين عن كل من امانة الصحة ومصرف ليبيا المركزي .  
وتتولى اللجنة المذكورة تحديد القيمة التقديرية اللازمة لعلاج كل حالة ،

وتكون هذه القيمة التقديرية موضع اعتبار من قبل المصرف المركزي ، عند اجراء الاذن بتحويل المبلغ المخصص لكل حالة .

#### مادة ( 5 )

يجوز لمصرف ليبيا المركزي اجراء التحويلات المالية وفقا لهذا القرار ، دفعة واحدة أو على دفعات وذلك بحسب الاحوال ، وتسلم للمريض المبالغ الاولية اللازمة للعلاج التي يتم تقديرها ، وللمريض أو مرافقه اختيار مكان العلاج والاتفاق على التكاليف بمعرفة .

#### مادة ( 6 )

يفتح حساب خاص بالعلاج في كل مكتب صحي تودع به عهدة مالية مناسبة يتم الصرف منها على الحالات الطارئة الى أن يتم تحويل المبالغ المقررة لعلاج المريض .

#### مادة ( 7 )

اذا كانت نفقات العلاج المسلمة للمريض لا تكفي لاستكمال علاجه ، يتولى المكتب الصحي بالبلد الذي يعالج به المريض الاوراق الى مصرف ليبيا المركزي لتحويل المبالغ الاضافية التي تتولى أسرة المريض دفعها للمصرف . وللمكتب الصحي الصرف من العهدة المنصوص عليها في المادة ( 6 ) الى حين وصول التحويلات المالية .

#### مادة ( 8 )

على المكاتب الصحية تدقيق تكاليف العلاج ومتابعتها وحماية المرضى من المتاجرين بمهنة الطب .

#### مادة ( 9 )

للمريض الحق في العلاج في غير المكان الذي بدأ علاجه فيه وذلك اذا تبين أن علاجه يستدعي اجراء عمليات او اجراء علاج لمستجدات ظهرت عند الكشف وغير متوفرة بالمستشفى او البلد الذي عالج أو يعالج فيه .

مادة ( 10 )

تدفع للمريض أو لاسرته في الداخل وبالعملة المحلية المبالغ المتبقية من نفقات علاجه بالخارج وتجرى تسويتها بين مصرف ليبيا المركزي والمكتب الصحي المختص .

مادة ( 11 )

يلغى قرارا اللجنة الشعبية رقما 971 لسنة 86م و415 لسنة 88م المشار اليهما كما يلغى كل حكم آخر يخالف احكام هذا القرار .

مادة ( 12 )

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في 19 جمادى الآخرة 1398 و.ر.

الموافق 1989/1/26م